حربُ الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣

الإنتقال من القتال للسياسة على مرمى حجر، لكن أين السياسيون؟

د. محمد محجوب هارون
مدير أسبق لمعهد أبحاث السلام، جامعة الخرطوم

(١)

الإنتقال من القتال إلى السياسة

بات في حُكم المؤكّد أن الجيش السُوداني ماضٍ في تحقيق تفوق عسكري ميداني على متمرّدي الدعم السريع، ببسالةٍ وبكُلفة بشرية ومادّية كبيرة. هذا أمرٌ يصعُب أن يكون مكان اختلاف، ولا يحتاج إلى شهادة دكتوراة للإقرار بصحته. ستبلغ حربُ الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣، التي ضربت الخُرطوم وولايات في غرب السودان، نهايتها كنشاط قتالي، في العاصمة الخُرطُوم على أقل تقدير، في وقتٍ يبدُو قريبا. ستستكمل الحربُ نهاياتها على مائدة تفاوض بين فنيين يمثّلون الجيش الوطني ومتمرّدي الدعم السريع، يجمعهم وُسطاء، غالبا في منبر جدة. الراجحُ أن هذه الخواتيم ستكتب نقطة النهاية وفقا لما يعزّز المحافظة على الدولة واسترداد هيكلها خالياً ممّا ألمَ به من تشوُهات. لن نرَ خيمةً لقُوى مدنية سودانية في مُولد جدة، أو رأينا حضوراً لهُا، مراسِمياً باهتاً. الحربُ، بحسابات القوة والواقع، يُديرها المتقاتلون، وهم من يحددون أجل انتهائها في الميدان، أوّلاً، فيما تُستكمل تسوية متعلقاتها على طاولة التفاوض.

ليست نهاية الحرب على مائدة تفاوض هي الموضوع الأكثر أهمية. التفاوُض هو المحطة التالية، والوصول إليها تحصيل حاصل. الموضوع الأهم هو أين السياسة، وأين السياسيون؟

سُودان ما بعد حرب الخامس عشر من أبريل ليس هُو، بأيّ حال، سُودان ما قبل الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣. الحربُ التي ضربت عاصمة البلاد، هي حرب غير مسبوقة وفقاً لحسابات متعددة العناصر. من ذلك، أنّها الحرب التي يبدُو، على درجة من الوُضوح، أنّ كُلفتها الإجمالية تفوق كُلفة دخول

قوات محمد علي باشا السودان (1820)، و كُلفة دخول قوات الثورة المهدية الخرطوم (1885)، و كُلفة دخول قوات الإستعمار البريطاني البلاد (1899).

ومن زاوية نظرٍ أُخرى، فإنّ هذه الحرب هي أعلى هرم تراكمات أخطاء السياسة السودانية، سياسيين ونُخباً متعلّمة، وخطاياها في حِقَب السياسة الوطنية لما بعد الاستقلال الثاني (1956).

> **ليست نهاية الحرب على مائدة تفاوض هي الموضوع الأكثر أهمية. التفاوُض هو المحطة التالية، والوصول إليها تحصيل حاصل. الموضوع الأهم هو أين السياسة،وأين السياسيون؟**

أيّة محاكمة لأداء السياسة الوطنية وقوى الفضاء السياسي تُفضي إلى الحُكم بأنّه جرى تغييب للمصلحة الوطنية العُمومية، تعرفاً على ماهيتها، وعملاً على تحقيقها. وساد الإنقسام السياسي بتخندُق السياسيين والنخبُ المتعلّمة، في حالات عديدة، خلف مصالح كيانية وحزبية وخاصة. تخندقٌ فاسد واصطفافات مجنُونة. فقدت هذه النُخب المقدرة على التوافق على القواسم المُشتركة تحت مظلة الوطن الواحد والمواطنة الجامعة. أيّ صاحب عقل ينفي وظيفية الدولة ويختلف على ماهيّة وظائفها؟! مُواجهات بلا هُدى!!

أصاب البلاد ما أصابها من هدرٍ لمقدراتها واستنزاف طاقاتها. ضَرَب هيكل الدولة الوَهَن، فتآكل حضورُها وأداءُها، سيادياً وعمليّا. أوشكت الدولة أن تتلاشي. حرب الخامس عشر من أبريل هي حفلُ إعلان نتائج فساد أداء قوى الفضاء السياسي والعُمومي. يجب ألا نرى هذا المشهد يتكرّر مرّة أُخرى.

(٢)

أين السياسة و أين السياسيون؟

فُتِحت ستارات المسرح السياسي في سُودان ما بعد أبريل 2019 لنشاهد دراما سياسة شائخة، من حيثُ الرَهَق والوَهَن وتآكُل المقدرات البشرية والأدائية.

خلال عقود حُكم الإنقاذ/البشير الثلاثة وبنهايتها اعترى كيانات العمل السياسي المعارض ذُبولٌ بائن. تعرّضت هذه القُوى، بدون شك، لسياسات اشتملت على الإقصاء، والاستيعاب في هياكل الحُكم الإنقاذي، مقدار تعرُضها لتآكل ذاتي. بدأت الحقبة السياسية الجديدة بتسيُّد كيانات قوى الحرية والتغيير، أحزاباً وتكوينات مدنيين، الفضاء السياسي العُمومي. كان مفهوماً أن يكون لها صوتٌ أعلى لمشاركتها في إسقاط حُكم الإنقاذ/البشير، ونصيباً فاق وزنها في (قسمة السُلطة)، العبارة السمِجة الخرقاء في خطاب السودانيين السياسي في زماننا هذا!

ما عدا حزب الأمّة لم تكن أحزاب الحرية والتغيير تمثّل ثقلاً سياسياً يُعتد به. فالقديم منها، ما عدا الحزب الشيوعي السوداني، لم يسجّل له تاريخ السياسة الوطنية وزناً مؤهلاً للمشاركة في الحُكم بحسابات التأهل في النُظم الديموقراطية. والجديدُ منها، في أحسن أحوالها، تكويناتٌ من متعلمي مُدن من نسل طبقة وسطى وأخرى عُمّالية، نشأت في أحضان الحركة الطالبية، ولا يبدُو عليها أنّها تمكّنت من إحداث اختراق جماهيري يوفر لها قاعدة شعبية تزكيها لدور سياسي في ظل نظام ديموقراطي. هذا خلّل أوّل في الطريق للبحث عن إجابة عن سؤال أين السياسة، وأين السياسيون؟

ليس أدل على ما أصاب حزب الأمة القومي من وَهَن، ضمن شواهد أخرى، من تموضعه في مقعدٍ خلفي في مدرّجات قوى الحرية والتغيير. ولعلّ ذلك هو ما أفضى به، على أيّام زعيمه الإمام الصادق المهدي، عليه رحمة الله ورُضوانه، إلى تجميد عضويته في قوى الحرية والتغيير. وأضحى الحزب، مُنذئذ، "ركّاب سرجين". هو حرية وتغيير، وهو غير ذلك، في آنٍ معا! ليس أدل على وهن الحزب الكبير من ذلك! أضحى السُلوك العمُومي لأجهزة حزب الأمة القيادية، وسلوك بعض رموزه متأرجحَين ما بين ميل للاستقلال على قاعدة الوطنية والأنصارية وهُدى الإمام الراحل، و ما بين ميلٍ بائن لخطب وُد طيفٍ من مراكز قوة، محليّة وخارجية. وهذا خلّل ثانٍ.

أمّا الحزب الإتّحادي فهو مثل صِنوه حزب الأمّة، وكلاهما حزبان عريقان سبقاً وتمثيلاً للتيار السياسي الوطني الغالب (Main-stream)، يتشاركان الحالة المَرَضيّة ذاتها. الحزبان تشققا مثل عُودٌ بين يدي حامل فأس، أحال العُود شظايا متناثرة، فيما استبقى بينها كتلة رئيسة هزيلة على نحوٍ ما. تقدّم العُمرُ بزعيم الحزب، مولانا محمد عثمان الميرغني، فارتخت قبضته القيادية حتّى أنّ ابنيه السيد محمد الحسن والسيد جعفر آثرا التموضع على ضفتي النهر، واحداً قُبالة الآخر. انتهى الحزب الإتحادي بأن يُمثّل في الحرية والتغيير بمتمردين من قيادات تنظيمه الطلابي، سابقا، باسم التجمّع الاتحادي. وهذا خلّل تالٍ.

أصاب تيارُ الإسلاميين ما أصاب غيره من انشقاقات و تشظّي. و ضربت تنظيماتهم صدمةُ التغيير. لم يكن السوادُ الغالب من الإسلاميين، في المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي و من يُعرفون بقوى الرصيف، يتوقعون حُدُوث التغيير على نحو ما تم في أبريل ٢٠١٩. غابت تنظيمات الإسلاميين، وخبا صوتُها، ما خلا احتفاليات تتخلّل حالات بيات وسبات طويلين. هُنا يُمكن تصوّر حال الفضاء العُمومي وقد انسحبت منه، بعد سيطرة لثلاثين

عاما، قوة تسيّدته، وشكّلت ملامحه، وبنت شبكات الرأسمال البشري التي تديره وتدير هياكل الدولة. ترك الإسلاميون فجوة كبيرة لم يكُن ممكناً لقوى الحرية والتغيير سدّها. هذا خللٌ بنيويٌ آخر في تركيبة السياسة والتكوينات السياسية في الفضاء السياسي العُمومي.

إنكمشت قواعد التكوينات السياسية القومية في أطراف البلد، غرباً وجنوباً وشرقاً. ليست التكوينات السياسية القومية هي

"

الحربُ التي ضربت عاصمة البلاد، هي حرب غير مسبوقة وفقاً لحسابات متعددة العناصر. وأنّ كُلفتها الإجمالية تفوق كُلفة دخول قوات محمد علي باشا السودان (١٨٢٠)، و كُلفة دخول قوات الثورة المهدية الخرطوم (١٨٨٥)، وكُلفة دخول قوات الإستعمار البريطاني البلاد (١٨٩٩)

التي انكمشت وحدها، بل انكمش، مع ذلك، نفوذ وجماهيرية التكوينات الإقليمية (الحزب القومي السوداني في جنوب كردفان/جبال النوبة، تكوينات البجة السياسية في شرق السودان) بسبب نشوء حركات الاحتجاج المسلّح في الأطراف. وهذا خللٌ إضافي.

وحينما عادت إلى الخُرطوم بعد إتّفاق جوبا للسلام، في أكتوبر ٢٠٢٠، لم تكن حركات الإحتجاج المسلّح أقل إنهاكا من قوى الفضاء السياسي الأخرى، فضلاً عن أنها وجدت نفسها وجهاً لوجه أمام استحقاقات تتعلق بترتيب أوضاعها بعد انخراطها في حروب شارفت العقدين من الزمان.

تخلخلت تنظيمات العمل السياسي كافة، وتجمّدت خطاباتها السياسية، وتضعضعت هياكلها، وتآكل رأسمالها البشري، وتواضع أداؤها الفعلي، وغادر إلى الرحاب الفسيح القادة النُجوم.

كانت هذه هي الدراما على خشبة المسرح السياسي عند أُفُول شمس نظام الإنقاذ/البشير في أبريل ٢٠١٩، من جهة الممثلين، و لياقتهم و مقدراتهم الأدائية! لم يكن ممكناً حدوث تعاف لجماعة الممثلين، خطاباتهم وهياكلهم السياسية وأداءهم العملي، في مثل ظروف سادها الإنقسام والتخندق والغياب. كان معنى ذلك سيادة فراغ سياسي عريض.

(٣)

من ملأ الفراغ السياسي؟

بقدر من الموضوعية نستطيع أن نرى وَهَن القوى السياسية والنخب المتعلّمة عندما لجأت في السادس من أبريل 2019 للاعتصام أمام القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم. لم يكُن قائدُ الجيش، حينئذٍ، إلا رئيس البلاد المُعتصَم ضده. لم يحدُث شيءٌ من هذا القبيل في السادس من أبريل 1985 التي كُنا شهوداً عليها. ربمّا لم يحدث حتّى في أكتوبر 1964.

كان هذا الوَهَن سبباً في إحداث فراغ سياسي ملأته القوى السياسية التي في الحُكم (الحرية والتغيير بتكتلاتها المُختلفة مُجتمعة أو متفرّقة) بعد أبريل 2019، بإسناد ظهورها إما على مراكز قوة داخلية (الجيش) في أبريل 2019، و (الدعم السريع) في ديسمبر 2022 عند محطة الإتّفاق الإطاري، أو على قوى خارجية طوال حقبة ما بعد أبريل 2019. كما ملأت القُوى السياسية خارج الحُكم (الإسلاميون وحُلفاؤهم من القيادات الأهلية و طوائف تشظت عن أحزابها) الفراغ بخطب وُد الجيش!

الأحزاب السياسية وتكوينات النُخب ليست على إستعداد لأن تعُود إلى خشبة المسرح السياسي في هذه اللحظة من تاريخنا السياسي، لأداء إلتزامات العمل السياسي كما ينبغي. ولكن الآن، بعد حرب الخامس عشر من أبريل وكُلفتها التى لا مثيل لها، فليس من المسؤولية، المعرُوف والأخلاق، أن تعتبر القوى السياسية وتكوينات المدنيين الوضع كما لو كُنا في إجازة صيف ريثما نعود إلى ما كنا عليه (Business as usual).

الأولى هو أن تنتبه الأحزاب، وتعمل على مشاغل خاصّة تتعلّق بأجندة إصلاح أساسية، والأقربون أولى بالمعروف. هذه أولوية ليست لصالح عمليات إصلاح سياسي تجريها الكيانات السياسية وتكوينات النُخب بموضوعية وشجاعة فحسب، ولكنها مهمة لمصلحة بناء سُودان ما بعد الحرب بدون أن تعُود (سليمة لقديما)، كما تقول مأثرة شعبية سُودانية.

"

فإنّ هذه الحرب هي أعلى هرم تراكمات أخطاء السياسة السودانية، سياسيين ونُخباً متعلّمة، وخطاياها في حِقَب السياسة الوطنية لما بعد الاستقلال الثاني (١٩٥٦).

من الأهمية، إلى كل ذلك، أن يتبلور وعي تتشاركه النُخبُ الوطنية، جنباً إلى جنب قطاعات الرأي العام الوطني المُختلفة، بأنّ الحرب تُبرز، بضغط وإلحاح شديدين، ولوقت غير قصير بعد إنهاء القتال المُباشر، عُلُو وأولوية الانشغال، باستخدام سُلطتي القانون والأمن واسترداد الجهاز البيروقراطي للعمل، لكفكفة أوضاع عنف وفوضى وكراهية بفعل الحرب وغياب الجهاز البيروقراطي (الحُكومة) في مناطق القتال المُباشر وفي أحزمتها على امتداد البلاد. الأولوية هُنا لإعادة الحياة اليومية لوضع طبيعي، تدريجياً. أمّا بناء النموذج السياسي لسُودان ما بعد الحرب من حيثُ التوافق على نموذج الدولة، وهيكلة مؤسسات الحُكم، وإعادة الإعمار كمشروع بنائي ما وراء الإسعافي، والدفع بمشروع وطني للتحوّل الديموقراطي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، فهذه عمليات تتطلب توفّر الإستقرار. وفي مثل حالتنا هذه يتطلّب الإستقرار تركيزاً فائقاً على حفظ الأمن، وإقامة سُلطة القانُون، وإعادة الحياة إلى طبيعيتها. كلُ ذلك وظائف دولة من الطراز الأوّل. حينما انفرط عقد الأمن عشية الخامس عشر من أبريل هذا العام لم يجد سكان العاصمة الخرطوم وبعض مدن أقاليم غرب السودان دولة. لم يجدوا وطناً يأوون إليه، وانتهوا إلى حال ما بين مُغادرة بيوتهم نازحين في أقاليم أخرى في وطن جريح، أو لاجئين إلى بلاد لن تكون، بأيّ حال، أوطانا بديلة!

> **أما قوى الفضاء المدني (أحزاب سياسية وهياكل مجتمع مدني ومجتمع أهلي) مجتمعة بلا إستثناء، وبتوافق وطني عريض القاعدة، فأجندة الأولوية مما ينبغي لها الإنشغال به هي ترتيبات سودان ما بعد الحرب**

(٤)

إيقاف الحرب و أجندة ما بعد إيقافها . .

كيف إذن سيرتب السُودانيون والسُودانيات لحظتهم هذه، ساعة إنهاء الحرب؟ كيف يحدّدون مشاغل سُودان ما بعد الحرب؟

إنّ طبيعة مرحلة ما بعد حرب غير مسبوقة في نوعها وكُلفتها وبالضرورة مترتباتها المُباشرة، تقتضى تبيُن متطلبات وأجندة انشغال الشُركاء حيال إنهائها، ولمرحلة ما بعد الحرب، وبدرجة كافية من الوُضُوح.

كنتُ أشرتُ في الفصل الثالث من هذا المقال للآتي:

"من الأهمية، إلى كل ذلك، أن يتبلور وعي تتشاركه النُخبُ الوطنية، جنبا إلى جنب قطاعات الرأي العام الوطني المُختلفة، بأنّ الحرب تُبرز، بضغط وإلحاح شديدين، ولوقت غير قصير بعد إنهاء القتال المُباشر، عُلُو وأولوية الانشغال، باستخدام سُلطتي القانون والأمن واسترداد الجهاز البيروقراطي للعمل، لكفكفة أوضاع عنف وفوضى وكراهية بفعل الحرب وغياب الجهاز البيروقراطي (الحُكومة) في مناطق القتال المُباشر وفي أحزمتها على امتداد البلاد".

و أضفتُ:

"أمّا بناء النموذج السياسي لسُودان ما بعد الحرب من حيثُ التوافق على نموذج الدولة، وهيكلة مؤسسات الحُكم، وإعادة الإعمار كمشروع بنائي ما وراء الإسعافي، والدفع بمشروع وطني للتحوّل الديموقراطي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، فهذه عمليات تتطلب توفّر الإستقرار. وفي مثل حالتنا هذه يتطلّب الاستقرار تركيزاً فائقاً على حفظ الأمن، وإقامة سُلطة القانُون، وإعادة الحياة إلى طبيعيتها. كلُ ذلك وظائف دولة من الطراز الأوّل".

بناءا على ذلك فإنّنا بحاجة، أولاً: وقبل كل شيء، لأن نُقبل على، ونُقِر بحاجتنا لاجتراح نموذج جديد (New Paradigm)، حول إدارة مرحلة إنهاء الحرب وترتيبات ما بعد إنهائها من حيث أنّ الحرب الراهنة هي حالةٌ غير مسبوقة، كما جاء في المقال. ما لم نتفق، بداية، على ذلك لا معنى لبحث التفاصيل.

١. هذا النمُوذج، ومن حيثُ أنّ المرحلة مرحلة مسؤوليات لا مرحلة إمتيازات، يتطلّب، أوّلاً، أن نترك ما للدولة للدولة، وأن نترك للسياسة والسياسيين ما يليهم، ولأجل زمني مُحدّد. هذه عملية فضُ اشتباك أولى، وذات أولوية، لا بُد منها.

٢. أسميناها انتقالاً أم إدارة طوارئ أم إسعافاً وترتيب أحوال، فإنهاء الحرب يستدعي تركيزاً غالباً على جدول أعمال (أجندة) قبل الإنخراط في تخيُل هياكلها ومن يشغل هذه الهياكل. أمّا الأجندة فتتمثّل، إضافة إلى أي مهام أخرى، في استرداد وتشغيل الجهاز البيروقراطي (الخدمة العُمُومية) ليعتني بملفات حفظ الأمن، وتطبيق القانُون بإقامة العدل، فيما يخُص رد الحقوق الخاصة والعُمومية، وإعادة ضخ الدماء في شرايين الحياة بتشغيل الجهاز الحُكومي المدني، والقيام بالعمليات الإسعافية بما يُمكّن المواطنين من النازحين واللاجئين من العودة إلى مساكنهم وأعمالهم، وإعادة شبكات الخدمات للعمل، وبعث الحياة في السُوق.

٣. هذه المهمّة ينبغي أن يُترك للسُلطة العسكرية الحالية، بلا نزاع، تأسيس هياكلها والإشراف على إدارتها بجهاز مدني، على المستوى الإتّحادي، من كفاءات وطنية مشهود لها بالأهلية والتميز. ربمّا اقتضت الحِكمة المحافظة على تمثيل قَوى إتفاق سلام جُوبا (2020)، على أن تقبل قوى جُوبا، كذلك، بأيّة مراجعات يقتضيها واقع ما بعد الحرب بالتفاهم مع القيادة العسكرية. بالطبع نحتاج أن نحدّد في هذا النموذج أين تكون سُلطة التشريع، في المستويين الإتحادي و الولائي؟

٤. ستنشغلُ السلطة الإتحادية بالملفات الإتحادية. فكون العاصمة هي الإقليم الذي وقعت فيه الحربُ، لأوّل مرة، في ظل الدولة الوطنية لما بعد الإستقلال الثاني (١٩٥٦)، فذلك من شأنه أن يزيد من إنكفاء الهياكل الإتحادية على مشاغل الخرطوم، شئنا أم أبينا. ولأنّ حفظ الأمن وتطبيق القانون يمثّل مهمّة غالبة لما بعد الحرب حتى في الولايات، فربمّا كان من الأنسب على المستوى الولائي أن تُشكل حكومات ولائية من مدنيين تحت قيادة وُلاة عسكريين، في الخدمة أو من متقاعدي الخدمة العسكرية.

٥. وعلى مستوى المحليّات والوُحدات الإدارية فربمّا كان من المُهم إعتماد جهاز الحُكم المحلي ذاته للعمل، وتقويته بتعبئة القيادات المحلية، للإسهام في عمليات حفظ الأمن والمحافظة على التماسُك المُجتمعي. لقد استحدثت الحرب إنقسامات في المجتمعات المحلية، و/أو عمّقتها، خاصّة في غرب السُودان ممّا لا سبيل لترميمها بدون إنخراط القيادات الأهلية المحليّة في هذه المُهمّة. هذا الإنخراط للقيادات الأهلية يُمكن، ضمن أيّة خيارات عملية بديلة، أن يتم في هياكل محلية كمجالس محليات/إداريات يرشحها المُعتمد/المُحافظ وتعتمدها حكومة الولاية.

٦. أمّا قوى الفضاء المدني (أحزاب سياسية وهياكل مُجتمع مدني ومُجتمع أهلي) مجتمعة بلا إستثناء، وبتوافق وطني عريض القاعدة، فأجندة الأولوية ممّا ينبغي لها الإنشغال به هي ترتيبات سُودان ما بعد الحرب. هذه المهّمة يتعلق طرفٌ منها بعمليات إصلاح سياسي حزبي وإصلاح مهام وهياكل وتشريعات المُجتمع المدني/الأهلي. وهذه مهمّةٌ تتطلّبُ تحرير موضوعاتها بدرجة كافية من الوُضُوح، كذلك.

٧. أمّا الشِقُ الثاني من مهمة قوى الفضاء المدني، بالضرورة بتشاور مع المؤسسة العسكرية كذلك، فموضوعاتها، مع أيّ تأهيلٍ لها، تتمثّل في بناء النموذج السياسي لسُودان ما بعد الحربِ. يشمل ذلك التوافق على نموذج الدولة وتصميم وهيكلة مؤسسات الحُكم، وإعادة الإعمار كمشروع بنائي لا إسعافي، والدفع بمشروع وطني للتحوّل الديموقراطي

> ”
>
> **مهمة قوى الفضاء المدني بتشاور مع المؤسسة العسكرية، تتمثل في بُناء النموذج السياسي لسُودان ما بعد الحرب. يشمل ذلك التوافق على نموذج الدولة وتصميم وهيكلة مؤسسات الحُكم، وإعادة الإعمار كمشروع بنائي لا إسعافي، والدفع بمشروع وطني للتحوّل الديموقراطي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، والتأسيس الدستوري لسُودان ما بعد الحرب**

والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، والتأسيس الدستوري لسُودان ما بعد الحرب.

٨. مُجمل هذه الترتيبات تحتاج لتأسيس دستوري، بالضرُورة. ولكونها ترتيبات مؤقّتة فالتأسيس الدستوري لها يمُكن أن يتم بتدابير دستورية مؤقّتة تصدُر عن القيادة العسكرية.

٩. المُهم لجعل هذه الترتيبات مكان توافق، وأن يكون تنفيذها أمراً مُمكناً، هو الحُصول على تطمينات متبادلة، أهمُها تطمينات من القيادة العسكرية على توفير قاعدة كافية من الحريات خلال الفترة المُؤقّتة هذه، والإلتزام بالعودة إلى الوظيفة العسكرية كليّة عند إنتهائها، بما يؤمّن تمدين الحُكم على النحو الذي ستتوافق عليه قُوى الفضاء المدني. هذا طريق ينتهي بإنتخابات، حرّةٌ ونزيهة، يلزم التمهيد لها ليتم اجراؤها بنهاية أجل حكومة الكفاءات.

١٠. و بما أنّ ترتيب هذه العمليات يستدعي أن تكونَ ملكيتها بأيد السُودانيين والسُودانيات، فالطريق إلى ذلك هو أن تنهض لتيسيرها طائفة منهم من ذوي الحكمة والأهلية والخبرة والمعرفة الفنية والإستقامة الأخلاقية والقبول المُجتمعي.

١١. ولأنّ السودان، مثله مثل غيره من البلدان، ليس جزيرة معزولة في محيط من الدُول والأقاليم فلا يمكننا، إن لم يكن يلزمنا، إلا أن تجري هذه الترتيبات بقدرٍ من التفاهم مع أيّة أطراف خارجية يرى أهل الشأن أن الحكمة تقتضي تفاهماً معها. هذا الإنخراط الدولي لإيقاف الحرب، وترتيبات ما بعدها، يحدّده السُودانيون والسُودانيات وفقاً لما يعزز المصلحة العُمُومية السُودانية.